

نظرية العامل في كتاب "نتائج الفكر" للسهيلي (ت 581هـ)

Theory of Agent in the book "Nataij Al Fikr" for Al-Suhayli (581 AH)

دليلة لخضاري*

تاريخ القبول 2018/10/14

تاريخ تقديم البحث 2018/1/1

Abstract

The theory of Agent is considered one of the most important issues that occupied the old and the modern grammatical studie, for the grammarians were very interested in it, because it is the basis of grammar and many other studies, and given its importance flexibility we have chosen this theory, since it is a vast, complex, and a complicated subject in many of its aspects, we wanted to limit it with one of the notable grammarians who is Al-imam Al-Suhayli Landoulsi and his book "Nataij Alfikr Fi Anahou", so what is the theory of the Agent for him, and what are its sections, and how did Al-Suhayli look at it and what did he bring as new? And to answer this problem, we have relied on the analyticaldescriptive approach appropriate to the nature of the chosen subject...

ملخص

تعدّ نظرية العامل من أهم القضايا التي شغلت الدرس النحوي قديما وحديثا، فقد أولاهما النحاة اهتماما بالغاً؛ لكونها عماد النحو، وأساسه الذي تركز عليه العديد من الدراسات الأخرى، ونظراً لمكانتها، والمرونة التي تتميز بها وقع اختيارنا على هذه النظرية، وبما أنها موضوع فضفاض، ومتشعب، ومُعقد في كثير من جوانبه أردنا حصره عند واحد من النحاة الأفاضل، وهو الإمام السهيلي الأندلسي وكتابه "نتائج الفكر في النحو"، فما هي نظرية العامل عنده، وما أقسامها، وكيف نظر السهيلي إليها وما الجديد الذي جاء به؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الموضوع المختار.

Keywords: Agent; Al-Suhayli; Nataij Al-fikr; Fundamentals of grammar

الكلمات الدالة: : العامل؛ السهيلي؛ نتائج الفكر؛ أصول النحو.

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات جامعة البليدة 2 الجزائر

ترجمة السهيلي صاحب كتاب نتائج الفكر

عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي¹، وقيل هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله ابن الخطيب أبي عمر أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح²، ولد في مالقة (508هـ - 1114م)، وعي وعمره 17 سنة، نسبته إلى سهيل (من قرى مالقة)، كَانَ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ وَالْقِرَاءَاتِ، جَامِعًا بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالِدِرَايَةِ، نَحْوِيًّا مُتَقَدِّمًا، أَدِيبًا، عَالِمًا بِالْتَفْسِيرِ وَصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ، حَافِظًا لِلرِّجَالِ وَالْأَنْسَابِ، عَارِفًا بِعِلْمِ الْكَلَامِ وَالْأَصُولِ، حَافِظًا لِلتَّارِيخِ، وَاسِعَ الْمَعْرِفَةِ، غَزِيرَ الْعِلْمِ، نَبِيهَا ذَكِيًّا، صَاحِبَ اخْتِرَاعَاتٍ وَاسْتِنْبَاطَاتٍ. تَصَدَّرَ لِلإِقْرَاءِ وَالتَّدْرِيسِ، فَاتَّصَلَ بِخَبْرِهِ بِصَاحِبِ مَرَكَشَ فَطَلَبَهُ إِلَيْهَا وَأَكْرَمَهُ، فَأَقَامَ يَصْنَفُ كُتُبَهُ إِلَى أَنْ تَوَفَّى بِهَا (581هـ - 1185م)، وَقِيلَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ شَغُوفًا بِالْعِلَلِ النَّحْوِيَّةِ، وَاخْتِرَاعِهَا مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: "أَمَالِي السَّهِيلِي"، "الْإِيضَاحُ وَالتَّبَيَانُ لِمَا أَهَمُّهُمْ مِنْ تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ"، "التَّعْرِيفَاتُ وَالتَّعْرِيفُ وَالْإِعْلَامُ فِي مَا أَهَمُّهُمْ فِي الْقُرْآنِ مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالْأَعْلَامِ"، "تَفْسِيرُ سُورَةِ يُوسُفَ"، "الرُّوُضُ الْأَنْفُ" فِي شَرْحِ السَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ لِابْنِ هِشَامٍ، وَ"نَتَائِجُ الْفِكْرِ" فِي النَّحْوِ³ وَغَيْرِهَا.

كتابه نتائج الفكر

سنعتمد في هذه الورقة البحثية على الكتاب المطبوع طبعة أولى سنة 1992 الذي حققه الشيخان عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ونشرته دار الكتب العلمية بيروت.

تضمّن الكتاب قسما للدراسة استهلّه المحقّقين بمقدّمة تاريخية تحدّثنا فيها عن أهمّ مراحل نشأة النحو العربي، والأسباب والدوافع التي ساهمت في التّفكير في وضع علم النّحو، وكذا واضعه وأشارا إلى اختلاف النّاس في أوّل من رسم النحو وذكرنا عدّة روايات⁴ مع ذكر أوائل النّحاة وتلاميذهم⁵ بعدها انتقلا إلى الحديث عن أهمّ مدرستين نحويتين وهما مدرسة البصرة⁶ والكوفة وأعلام كل مدرسة وطبقاتهم وتطرّقا إلى الفروق الأساسية بين المدرستين⁷ بعدها عرّجنا إلى ذكر منهج السهيلي الذي ذكره في مقدمة كتابه من أنّه عزم على جمع نبد من نتائج الفكر وترتيبها على أبواب كتاب الجمل قال: "مقصودنا أن نرتبها على أبواب كتاب الجمل لميل قلوب النّاس إليه"⁸، ولكنه ليس شرحا له إنّما راعى السهيلي ترتيب أبواب كتاب الجمل في المسائل التي علّق عليه منها ولم يُحصِها كلّها، بعدها ذكرنا علاقة كتابه نتائج الفكر بكتاب بدائع الفوائد لابن قيّم الجوزية حيث نقل هذا الأخير مسائل برمتها من كتاب السهيلي دون أن ينسبها إلى صاحبها، وذكر المحققان أنّهما استفادا كثيرا من كتاب بدائع الفوائد في ضبط

نص كتاب نتائج الفكر⁹، بعدها تطرّقا إلى صحّة نسبة الكتاب إلى صاحبه بالحجج الدامغة¹⁰ ثم وصف النسختين والمنهج المتبع في التحقيق¹¹، ثم ترجمة المؤلف¹² وانتهى قسم الدراسة بعرض صور للمخطوطة (أ) المحفوظة بمكتبة فيض الله بتركيا¹³ وتضمّن القسم الثاني النّص المحقّق وقد جاء في ستة أبواب رئيسة وهي: "باب أقسام الكلام"¹⁴، و"باب الأفعال"¹⁵، و"باب النعت"¹⁶، و"باب العطف"¹⁷، و"باب الابتداء"¹⁸، وتندرج تحت هذه الأبواب العديد من الفصول والمسائل.

مفهوم العامل وطبيعته عند السهيلي

1-تعريف العامل عند النحاة :

يعرفه الشريف الجرجاني بقوله: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"¹⁹، والواضح من هذا التعريف أنه ركّز على تأثير العامل في معموله لفظا، ولم يول أهمية للجانب المعنوي، حيث أنّ العامل يقتضي معموله معنى، فيقتضي ذلك المعنى علامة إعرابية تدل عليه.

ويعرفه الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي، بقوله: "ما أثر في آخر الكلمة من اسم، أو فعل، أو حرف، والفعل ثلاثة أقسام: لازم، ومتعد وواسطة"²⁰، وهذا التعريف يركّز على أثر العامل اللفظي من حركات إعرابية تظهر في أواخر الكلم، ولم يوضّح طبيعة المعنى النحوي الذي ينجّر عن اقتران العامل بمعموله من فاعلية ومفعولية وإضافة.

وعرفه ابن أجروم بقوله: "...والعوامل جمع عامل، وهو ما يوجب أن يكون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وعملت الكلمة في الكلمة تعمل عملا، إذا أحدثت فيها نوعا من الإعراب"²¹، والواضح من هذا التعريف أنّه اقتصر على أثر العامل اللفظي وهو الإعراب، دون أن يوضح طبيعة المعنى النحوي، وهو يشبه إلى حد كبير تعريف الشريف الجرجاني.

ولعلّ ابن الحاجب في تعريفه للعامل، كان أكثر دقة وشمولا حيث يقول: "ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب"²² فهذا التعريف رغم إيجازه إلّا أنّه دقيق وموف بالغرض، فالعامل حسب ابن الحاجب، ما يؤثّر في معموله معنّى فيقتضي ذلك المعنى علامة إعرابية تدلّ عليه.

ومما يلاحظ أنّ النّحاة في تعريفهم للعامل قد سلكوا مسلكين حسب قول حسن خميس الملوخ: المسلك الأول: عدّ العامل جالبا لأثر إعرابي على الم معمول لأجل المعنى. المسلك الثاني: قصر دور العامل على جلب الأثر الإعرابي من غير قرن العامل والمعمول بالمعنى بصفة مطردة.²³

ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف العامل أنه: ما يؤثر معنى في المعمول ويطلبه، فيقتضي ذلك المعنى علامة إعرابية تدل عليه.

2- مفهوم العامل عند السهيلي لا يختلف عن سابقه، فما يتعلق بالشق الأول من التعريف "ما يؤثر معنى في المعمول ويطلبه" فيتضح من خلال ما يأتي:

يقول السهيلي في فصل صيغ الفعل: "والفعل كالحرف لأنه عامل في الاسم، وذلك على معنى فيه"²⁴، ويقول في موضع آخر في فصل "الحروف الناصبة والجازمة للمضارع": "...فوجب عملها فيه، كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلّت على معنى فيها..."²⁵، ومعنى قوله هذا أن الفعل المضارع يعمل فيه حروف الجزم والنصب، كما تعمل حروف الجر في الأسماء؛ لأنّ هذه الحروف تدلّ على معنى في معمولاتها، وفي هذا تأكيد على أنّ العامل يتطلب معنى في معموله.

كما يقول في مسألة أخرى: "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلّا فيما يدلّ عليه لفظه، كالمصدر، والفاعل، والمفعول به أو فيما كان صفة لواحد من هذه نحو "سرت سريعا" "جاء زيد ضاحكا"؛ لأنّ الحال هي صاحب الحال في المعنى، وكذلك التّعت، والتوكيد، والبدل كل واحد من هذه هو الاسم الأوّل في المعنى فلم يعمل الفعل إلّا فيما دلّ عليه لفظه؛ لأنّك إذا قلت "ضرب" اقتضى هذا اللفظ "ضربا"، و"ضاربا"، ومضروبا"²⁶، وفي هذا دلالة على أنّ العامل إذا كان فعلا فإنه يقتضي معنى الفاعلية أو المفعولية في معموله بالإضافة إلى ما يُحمل عليها من معانٍ فرعية كالنعت والحال.. ومثال ذلك -حسبه- إذا قلت "ضرب" فإنها تقتضي "ضاربا" وهذا معنى الفاعلية كما تقتضي مضروبا، وهو ما يؤدي معنى المفعولية.

وأما فيما يتعلق بالشق الثاني من التعريف "فيقتضي ذلك المعنى علامة إعرابية تدلّ عليه" فيمكن أن نستدلّ على صحة هذا الحكم بما يقوله السهيلي في فصل "اشتقاق الفعل من المصدر": "...من حيث دلّ على معنى في غيره كالحرف، ومن ثم وجب أن يكون عاملا في الاسم كما أنّ الحرف لما دلّ على معنى في غيره، وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير، كما له أثر في معناه"²، وهو يقصد بذلك الفعل لأنّه يضارع الحرف من حيث كونه دالا على معنى في معموله، وهذا المعنى كما أسلفنا هو الفاعلية، أو المفعولية، أو غيرها، وهذه المعاني تقتضي أثرا لفظيا يكون دالا عليها، يقول في باب الإعراب: "...أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الأسماء نحو كونه فاعلا أو مفعولا..²⁷؛ فالإعراب الذي هو الأثر اللفظي الذي ينجّر عن اقتران العامل بمعموله يكون دالا على تلك المعاني النحوية.

ويمكن إضافة شاهد آخر يلخص مفهوم العامل عند السهيلي يقول في مسألة الحرف "...ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دلّ على معنى فيه؛ لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنًى، وجب أن يتشبّث به لفظاً، وذلك هو العمل

" 28

ثم يقول في آخر هذا الفصل: "وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال حروف الجروغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال، وغيرها من الحروف في الأسماء، ومنهية على سرامتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها"²⁹، فالعمل من وجهة نظر السهيلي هو أن يتشبّث العامل بمعموله معنًى فيقتضي ذلك المعنى علامة إعرابية تدل على تأثّر المعمول بعامله.

3- طبيعة العامل عند السهيلي:

يقول السهيلي في باب الإعراب: "الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض محله أواخر الكلم، ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلام يرغب عنه! والحكمة فيه عندي -والله أعلم- أنّ الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلاً، أو مفعولاً، وغير ذلك، تلك المعاني لا تلحق الاسم إلّا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه، فوجب أن لا يتقدّم الإعراب الاسم، ولا يتوسّطه في الوجود، وأن يترتب بعده كما ترتب مدلوله -وهو الوصف- بعد مدلول الاسم، وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف، والله أعلم."³⁰

ويفهم من كلامه هذا أنّ العوامل ما هي إلّا أمارات ترشدنا إلى الحركات الإعرابية في المعمولات، وهذا الإعراب الذي يقتضيه العامل في معموله يكون دالا على معاني المعمول النحوية من فاعلية، ومفعولية، وغير ذلك، وقد أبدى السهيلي اهتمامه بالمعنى، فالعامل عنده يجلب أثرا إعرابيا، وهذا الأخير يكون دالا على المعنى، ولم يكتف بذكر الأثر اللفظي فقط.

ويقول أيضا في مسألة الحركة والحرف: "...ولهذه الحكمة عبر أرباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم والخفض عن حركات الإعراب، إذ الإعراب لا يكون إلّا بعامل وسبب، كما أنّ هذه الصفات التي تضاف إلى الصّوت من رفع، ونصب، وخفض إنما يكون بسببٍ وهو تحرك العضو فاقتضت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة أن يعبرّ بما يكون عن سبب عمّا يكون لسبب وهو الإعراب، وأن يُعبرّ بالفتح والضمّ، والكسر، والسكون عن أحوال البناء، فإنّ البناء لا يكون بسبب؛ أعني بالسبب العامل"³¹.

وهو في هذا الصّدّد يُفرّق بين الإعراب والبناء حيث يرى أنّ الإعراب الذي يكون بسبب وهو العامل يُعبرّ عنه بالرفع والنصب والجزم والخفض، وهذه الصفات الأخيرة تكون بسبب

تحرك العضو، ففي الضمة مثلا تتحرك الشفتان بالضم عند النطق بالحرف، أما الفتحة فهي عبارة عن فتح الشفتين وهلم جرا، وأما البناء فيعبر عنه بالفتح، والضم، والكسر، والسكون؛ لأنه لا يكون بسبب العامل، والأمرة، أو العلامة تكون بوجود الشيء كما تكون بعدم وجوده، وفي هذا الصدد يقول: "...والعامل المعنوي لو لا أثره في المعمول اللفظي لما عُقل ..."³² وبهذا يتضح أنّ العوامل ليست مؤثرات حسية كالقطع للسيف، والإحراق للنار وإنما هي أمارات، وعلامات تكون بوجود العوامل اللفظية، كما تكون بعدم وجودها كما هو الحال في عامل الابتداء، وعامل رفع الفعل المضارع، فرغم كونهما معنويين إلا أنّ لهما أثرا لفظيا يقتضيانه في معموليهما، فعدم العلامة هي في حدّ ذاتها علامة.

4- نظرية العامل عند السهيلي:

لم يتحدث السهيلي في كتابه نتائج الفكر عن نظرية العامل بصفة مباشرة، ولم يذكر أركانها من عامل ومعمول وعمل صراحة، ولم يتحدث عن أقسام العامل المعنوية واللفظية والسماعية والقياسية بهذا التصنيف، وإنما جاءت في سياق كلامه عرضا، وكذا الشأن بالنسبة للاختصاص الذي هو شرط العمل، وسنحاول تتبع بعض أقواله وترتيبها حسب الصنف الذي تندرج ضمنه.

1.4 أصناف العوامل

1.1.4 العامل المعنوي / اللفظي:

يرى السهيلي "أنّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعا بخلاف المعنوي، ومن ثم يبطل الرفع في المبتدأ بدخول إنّ وأخواتها وظنّ وأخواتها"³³

وتظهر قوة العامل اللفظي -حسبه- في أنّه يبطل عامل الابتداء عند دخوله، إضافة إلى أنه يشمل اللفظ والمعنى معا عكس المعنوي.

*العامل المعنوي:

والحديث عن العامل المعنوي يستدعي إلى الأذهان عامل الابتداء، وعامل رفع الفعل المضارع، يقول السهيلي في "باب الابتداء أو الرفع": "الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه؛ لأنّ كلّ مخبر عنه مقدّم في الرتبة فاستحق من الحركات أثقلها؛ لأنّ أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل، وأحمل له... ووجه آخر في استحقاق المخبر عنه الرفع، وذلك أنّه أقوى حظا في الحديث من المفعولات، والمجرورات، فلما كان حظّه من الخبر أقوى، كان أولى الحركات به أقواها ... فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع"³⁴

ويقول في موضع آخر: " أنَّ المبتدأ يعمل فيه عامل معنوي، والعامل المعنوي لولا أثره فيالمعمول اللفظي لما عقل...؛ لأنَّ العامل اللفظي يطلب معموله، فإنَّ وجده لفظاً فهذا غير ممنوع منه، وإلا تسلط على المعنى والابتداء بخلاف هذا"³⁵.

ويتضح من هذا أنَّ العامل في المبتدأ معنوي وهو الابتداء، والدليل على وجوده هو الأثر اللفظي الذي يتركه فيه، وهو الرفع، وهذا الأخير إنَّما استحقَّه المبتدأ لكونه مقدماً في الرتبة؛ أي في موضع المخبر عنه ولهذا استحقَّ أثقل الحركات وهي الرفع هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ له حظاً أقوى في الحديث من المفعولات والمجرورات، إضافة إلى اشتراكه مع الفاعل في استحقاق الرفع على ما بينهما من خلاف، إذ إنَّ العامل في المبتدأ معنوي، أما العامل في الفاعل فهو لفظي.

وأما عن رافع الخبر عند السهيلي فهو الابتداء أيضاً؛ أي أنَّ الابتداء يعمل في المبتدأ والخبر على خلاف الكوفيين الذين يعتبرون أنَّ المبتدأ والخبر يرفعان³⁶، ويتضح رافع الخبر في قوله: " وخبر المبتدأ – وإن كان العامل فيه معنوياً – فالعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه للسر الذي ذكرناه"³⁷

وهذا ما يؤكد أنَّ العامل في الخبر عامل معنوي وهو الابتداء، وأما عن السر الذي يقصده هنا هو قوله في موضع آخر: " والعامل المعنوي لا يتصور تقديم معموله عليه؛ لأنَّ العامل اللفظي إذا تقدم عليه منصوبه الذي حقه التأخير، قلت فيه: " مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى"، فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى، فإذا لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يتصور تقديم المعمول عليه؛ لأنَّه لابد من تأخير المعمول عن عامله في المعنى، فلا يوجد إلا بعده، وعامله متقدم عليه؛ لأنَّه مَنَوِي غير ملفوظ به، فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه، بخلاف اللفظي فإنَّ محلَّ اللفظ اللسان ومحلَّ المعنى القلب، فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه وهو التقديم، فتأمله"³⁸

وأما عن رافع الفعل المضارع فإنَّه يقول: "وليس الفعل المضارع كالماضي، لأنَّ مضارعة الاسم هيأته لدخول العوامل عليه، والتصريف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل التي لها صدر الكلام، وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع الحال والوصف، وموقع خبر المبتدأ و(إن)..."³⁹، ويظهر من قوله هذا أنَّ عامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم على رأي البصريين⁴⁰، وهذا ما جعله مهياً لدخول العوامل عليه، ومن ثمَّ أعرب لأنَّه ضارع الأسماء فأصبح قابلاً لأن يكون معمولاً.

ويختلف السهيلي عن البصريين في تعليل مضارعة الفعل المضارع للاسم يقول: " فإن قيل: فما وجه مضارعة الفعل المستقبل والحال؟ قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بني من الأسماء ما تضمن معنى الحرف، ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع، فأشبه الأسماء، وصلح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي، وعوّل في المضارعة على الفصل المتقدم، فهو أظهر، وأقطع للبس، وأولى بالتحقيق، ودع عنك ما علّل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد عن منهاج التحقيق متباعد"⁴¹

فيعتبر أنّ الفعل المضارع استحق الإعراب بالزوائد الأربعة التي في أوائله وهي " أنيت " والتي تتضمن معنى الأسماء فالتاء مثلاً في " تفعل " تحمل معنى المخاطب والهمزة التي في " أفعل " تتضمن معنى المتكلم، ويجعل الأصل في شبه الأسماء هو دخول تلك الزوائد الأربعة " فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب "⁴² وحتى فعل جماعة النسوة "تفعّلن" و"يفعلن" جعلهما معربين وإعرابهما "مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في "غلامي"، فعلامة الإضمار منعت من ظهوره لا تصالها بالفعل، وأنها كبعض حروفه"⁴³، وهو في زعمه هذا يخالف جمهور النحويين الذين يقولون ببناء الفعل المضارع حال اتصال نون النسوة به"⁴⁴.

ويؤكد السهيلي قوله عن الفعل المضارع، وارتفاعه بالزوائد التي في أوله في مسألة أخرى سماها " في أحرف المضارع " يقول " ... ومن ها هنا ضارعت الأسماء حتى أعربت، وجرت مجرى الأسماء في دخول لام التوكيد عليها وغير ذلك، لأنها تضمنت معنى الأسماء بالحروف التي في أوائلها، فهي من حيث دلّت على الحدث والزمان فعل محض، ومن حيث دلت بأوائها على المتكلم والمخاطب، ونحو ذلك متضمنة معنى الاسم، فاستحقّت الإعراب الذي هو من خواص الأسماء، كما استحقّ الاسم المتضمّن معنى الحرف البناء..."⁴⁵

فالفعل المستقبل يضارع الأسماء من حيث المعنى بالزوائد التي في أوله ومن ثمّ استحقّ الإعراب، وهذا ما جعله مهياً لدخول العوامل عليه، فالفعل المضارع هو من جهة عامل لتضمنه معنى الحدث والزمن، ومن جهة أخرى فهو معمول فرعي عندما تدخل عليه عوامل الجزم، والنصب، فحسب السهيلي إذا تضمن معنى الاسم أعرب كما أن الأسماء لما تتضمن معنى الحروف تبنى فهو شبيه بها.

ثم نجد السهيلي يفاضل بين عامل الابتداء وعامل رفع الفعل المضارع وهما عاملان معنويان، كما فاضل من قبل بين العامل اللفظي والمعنوي، وقد سبقت الإشارة إليه⁴⁶.

فالعامل اللفظي حسبه يشتمل على اللفظ والمعنى بخلاف الثاني فإنه يشمل المعنى فقط، يقول " أن الرفع للفعل المضارع معنوي، لكنه أقوى منه، لأن حق كلّ مخبر عنه أن يكون مرفوعاً لفظاً، وحسباً كما أنه مرفوع معنى وعقلاً، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول؛ لأنّه المحدث عنه بالفعل، فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك؛ لأنّه تابع للمعنى، أمّا رفع الفعل المضارع فلقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له، فلم يقو قوّته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ"⁴⁷

فعامل الابتداء عند السهيلي أقوى من عامل رفع الفعل للمضارع رغم أنّ كلاهما معنوي؛ لأنّ عامل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه وبالتالي فهو تابع له، فلم تكن له قوة عامل الابتداء ولهذا فهو لم يمنع أيّاً من الحروف اللفظية أن تعمل فيه.

والعامل المعنوي عند السهيلي لا يقتصر فقط على عامل الابتداء وعامل رفع الفعل المضارع، بل يوجد عوامل معنوية أخرى كالعامل في النعت، والعامل في المنادى يقول: " وذهب قوم إلى أنّ العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنّما ارتفع، أو انتصب من حيث كان هو الأوّل في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه، وكيف يعمل فيه وهو لا يدلّ عليه، إنّما يدلّ على فاعل، أو مفعول، أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، وأمّا الظروف فمن دليل آخر، وإلى هذا القول أذهب "⁴⁸، فالسهيلي كان قد عرض رأيين في هذا الصدد فجعل الأوّل للقائلين بأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت وهذا مذهب سيبويه⁴⁹، والثاني -الذي ينحاز إليه ويؤيده- وهو أنّ العامل في النعت معنوي؛ لأنّه في معنى الاسم المنعوت.

وما جعل السهيلي ينحاز إلى هذا الرأي هو "امتناع تقديم النعت على المنعوت ولو كان الفعل عاملاً فيه لما امتنع أن يليه معموله...ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره... فلا يلي العامل إلا ما عمل فيه، وبما أن الفعل لا يعمل في النعت وهذا راجع لكون النعت صفة للمنعوت وهي ملازمة له قبل وجود الفعل، وبعد وجوده"⁵⁰.

ويقول في موضع آخر "وبما أنّ النعت لا يمكن أن يلي الفعل لأنّه معمول بعامل آخر- معنوي- وبالتالي فإنّ الفعل لا يعمل فيه؛ لأنّه لا ينبغي أن يشترك عاملان في معمول واحد"⁵¹. ومن بين العوامل المعنوية عند السهيلي العامل في المفعول من أجله يقول: "وأما عمله في المفعول من أجله، فإنّه لم يعمل فيه بلفظه عندي، ولكنه دلّ على فعل باطن من

أفعال النفس والقلب، آثار هذا الفعل الظاهر، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو المفعول من أجله في الحقيقة، والفعل الظاهر دال عليه، ولذلك لا يكون المفعول من أجله منصوباً حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط: الأول: أن يكون مصدرًا، والثاني: أن لا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، والثالث: أن يكون من فعل الفاعل المتقدم ذكره، نحو: "جاء زيد خوفاً"، و "رغبة فيك"، فإنَّ الخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة وهو من فعل الفاعل المذكور في الجملة، فلو قلت: "جاء زيد قراءة للعلم" لم يجز أن يجعل ذلك مفعولاً من أجله؛ لأنَّها أفعال ظاهرة، فقد بانَ لك أنَّ المجرى إنما يظهر ما كان باطنًا خفيًا حتى كأنَّك قلت: جاء زيد مظهرًا بمجيئه الخوف، والرغبة، أو الحرص، وأشبه ذلك، فهذه الأفعال الظاهرة تبدي لك الباطنة، فهي مفعولات في المعنى، والظاهرة دالة على ما ينصبها، فإن جئت بمفعول من أجله من غير هذا القبيل الذي ذكرنا، لم يصل الفعل إليه إلا بحرف نحو: "جئت لكذا"، أو: "من أجل كذا" ⁵²

فاعمل في المفعول من أجله-حسب السهيلي-هو من أفعال النفس الباطنة كالرغبة، وتكون أثرا للفعل الظاهر الذي يدل عليها، فقولنا: "جاء زيد رغبة فيك"، فإنَّ الرغبة هنا مما يتعلّق بأفعال النفس الباطنة، وهي من فعل هذا الفاعل المذكور الذي هو "زيد"، ولكنَّ المفعول من أجله لا ينتصب إلّا بتوافر تلك الشروط الثلاثة الواردة في قوله .

ونضيف عاملاً معنويًا أخيرًا، سمّاه القصد إليه كعامل نصب المنادى، يقول السهيلي: "... و المنادى منصوب بالقصد إليه و إلى ذكره..." ⁵³ وهذه القصدية معنوية.

ويقول أيضًا: "وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده، نحو: "سبحان الله"، فإن "سبحان" اسم ينبئ عن العظمة والتزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً من التقييدات بالزمان أو بالأحوال؛ ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو "إياك" ونحو "ويل زيد وويحه"، وهما أيضاً مصدران لم يشتق منهما فعل، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمان، فحكمهما حكم "سبحان الله" ونصبهما كنصبه؛ لأنَّه مقصود إليه، ويضيف قائلاً: "ومما انتصب لأنَّه مقصود إليه بالذكر: "زيداً ضربته" في قول التَّحَوِين، وهو مذهب شيخنا "أبي الحسين" ⁵⁴، وكذلك "زيداً ضربت"، بلا ضمير، لا يجعله مفعولاً مقدماً؛ لأنَّ المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي ⁵⁵. العامل اللفظي: وهو ما يقابل العامل المعنوي عند النحاة وهو "ما يكون للسان فيه حظ، يعني ينطق ويلفظ به مثل: الجوازم والنواصب" ⁵⁶، والسهيلي لا يخالفهم في هذا المفهوم، فالعامل

اللفظي عنده يشمل الحروف سواء أكانت حروف جر، أو نصب، أو جزم، وكذلك النواسخ: "إنَّ وأخواتها"، و"كان وأخواتها"، و"ظنَّ وأخواتها"، بالإضافة إلى الأفعال فهي أيضاً عاملة في الأسماء على شرط الاختصاص، وينقسم العامل اللفظي إلى:

1- العامل الأصلي/ الفرعي:

1-1- العامل الأصلي:

يرى السبيلي أن أصل العمل للحروف؛ لأنَّها لا تحمل معنى في ذاتها بل إنَّ معناها في غيرها، والفعل إنَّما يعمل لمضارعه الحرف من حيث أنَّه يدلّ على معنى في غيره كالفاعلية، والمفعولية، وغيرها يقول في فصل "اشتقاق الفعل من المصدر" أن الفعل: "من حيث دلّ على معنى في غيره كالحرف، ومن ثمَّ وجب أن يكون عاملاً في الاسم، كما أنَّ الحرف لما دلّ على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير، كما له أثر في معناه"⁵⁷

وعلى هذا فإنَّ أصل العمل إنَّما هو للحروف "فأصل كل حرف أن يكون عاملاً فإن وجدت حرفاً غير عامل فسبيلك أن تسأل وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملاً في الاسم"⁵⁸، وفي هذا تأكيد لما سبق ذكره من أنَّ أصل العمل للحروف، وهو خلاف للجمهور إذ جعلوا الأصل في العمل للأفعال، فرع في الأسماء والحروف⁵⁹.

ويقول في موضع آخر: "اعلم أنَّ الأفعال مضارعة للحروف، من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها، ومن هنا استحققت البناء، وحقَّ العامل أن لا يكون مهيئاً لدخول عامل آخر عليه، كيلا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلاً وأصلاً، والفعل الماضي بهذه الصّورة وعلى أصله من البناء، ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء... وليس الفعل المضارع كالماضي؛ لأنَّ مضارعه للاسم هيَّأته لدخول العوامل عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل التي لها صدر الكلام وصيرته كالأسماء المعمول فيها"⁶⁰.

فالأفعال حسبها إنَّما استحققت البناء لمضارعتها للحروف في العمل في الأسماء، وبالتالي فأصلها ألا تدخل عليها عوامل أخرى، وعلى هذا الأساس فإنَّ الماضي جاء على أصله في استحقاقه للبناء من جهة، ومضارعه للحروف في العمل من جهة أخرى، أمَّا الفعل المضارع فقد خرج عن أصله -وهو البناء- وأصبح معرباً لمضارعه الأسماء بالزوائد التي في أوله، وهو بهذا قد تهيَّأ لدخول العوامل عليه مثله مثل الأسماء المعمولة، ولما أعرب أخرج عن شبه العوامل التي تستحق الصدارة في الكلام.

2-1- العامل الفرعي:

إذا كانت بعض الحروف استحققت العمل بالأصالة، فإن بعضها ضعفت عن ذلك فعملت بالفرعية؛ أي أنها حُمِلت على الأصل في العمل، ومثال ذلك قوله: "وأما" إلا " في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة، وقد نقض ذلك عليه بما لا قبيل له به من قولهم: "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ"، و"ما جاءني إلا عمرو"، والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها، وليس هذا بكسر الأصل الذي قدّمناه وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه عن الأسماء المفردة والأفعال؛ لأنها إذا كانت موصلة للفعل، والفعل عامل، فكأنها هي العاملة، فأنت إذا قلت: "ما قام إلا زيد" فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب، كما (لو) قلت: "قام زيد لا عمرو، وقامت (لا) مقام نفي الفعل عن عمرو، فكذلك قامت (إلا) مقام إيجاب الفعل لزيد إذا قلت: "ما جاءني إلا زيد"، فكأنها هي العاملة، فاستغنوا عن إعمالها عملاً آخر...⁶¹

ف "إلا" الاستثنائية ها هنا أوصلت الفعل إلى العمل، وقد ضعفت أن تعمل بنفسها منفردة، ولهذا فإنها هنا تعمل بالفرعية حيث اعتبرها السهيلي كأنها هي العاملة بما أنها أوصلت الفعل إلى العمل، لأنها في مثل "ما قام إلا زيد" جعلت الفعل موجبا؛ أي أثبتت القيام لزيد وحده دون غيره.

والأمر نفسه ينطبق على حروف العطف، من حيث كونها موصلة الفعل إلى العمل يقول: "وكذلك حروف العطف، وإن لم تكن عوامل فإنما جاءت الواو الجامعة منها تجمع بين الاسمين في الاخبار عنهما، فقد أوصلت الفعل إلى العمل في الثاني، وسائر حروف العطف يتقدّر بعدها العامل، فتكون في حكم الحروف الداخلة على الجمل... فإذا قلت: " قام زيد وعمرو" فكأنك قلت: " قام زيد وقام عمرو" ...وقد تقدّم في الحروف الداخلة على الجمل أنها لا تستحقّ من العمل فيها ما تستحقّ الحروف الداخلة على الأسماء المفردة والأفعال...⁶²

فحروف العطف عندما أوصلت الفعل إلى العمل من حيث إمكانية تقدير العامل بعدها فكأنها هي التي عملت، ولكن عملها هنا ليس أصلاً فيها؛ لأنها ليست بمنزلة الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء المفردة والأفعال، بل دخلت هنا على الجملة، فلم تقو قوة العوامل السابقة في استحقاق أصالة العمل.

ومن أمثلة الحروف التي تعمل بالفرعية (إذن)، يقول السهيلي: "ولما صارت حرفاً مختصاً بالفعل مخلصاً له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال نصبوا الفعل بعده، إذ ليس واقعاً موقع الاسم فيستحقّ الرفع، ولا هو غير واجب فيستحقّ الجزم فلم يبق إلا النصب، ولما

لم يكن العمل فيها أصلا لم تقو قوة أخواتها فألغيت تارة، وأعملت أخرى...وضعت عن عوامل الأفعال ...⁶³

ف (إذن) هنا حملت على نواصب الأفعال التي تعمل بالأصالة وبما أنها ليست لها قوة أخواتها في العمل، نجدها مهملة في بعض الأحيان واستحقت العمل بالفرعية. ويضاف إلى العامل الفرعي بعض العوامل القياسية كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر...والتي تعمل قياسا على الفعل.

2-العامل السماعي / القياسي :

2-1-العامل السماعي :

سنقتبس هنا قولاً للسهيلي يظهر فيه اعتداده بالسماع، والقياس معا يقول في باب العطف: "العامل في المعطوف مضمر يدلّ عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول وكأنّك إذا قلت: "قام زيد وعمرو"، قلت: "قام زيد وقام عمرو"، وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وإنّما قلنا ذلك للقياس والسماع، أمّا القياس فإنّه ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلّق به إلّا في باب المفعول معه، لعلّة تذكر هنا، ووجه آخر، وهو: أنّ التّعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصحّ القولين، فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة وهو الحرف؟ وأمّا ما يدلّ على إضمار العامل من السّماع، فقول الأنماري:

بل بني النجار إنّ لنا *** فيهم قتلى وإن تره

أراد: "قتلى وتره، ثم أظهر (إنّ) فدلّ على ما قلناه"⁶⁴، ومحل الشّاهد في هذا القول أنّ السّهيلى استشهد ببيت للأنصاري يدلّ على إضمار العامل بعد حروف العطف، وهذا ما يعضد اعتداد السّهيلى بالعامل السماعي، وتقدير العامل بعد الواو أنه أراد أن يقول: "إنّ لنا قتلى وتره".

2-2-العامل القياسي:

ما يؤكّد أخذه بالقياس أيضا هو قوله: "ونقيس على ما تقدّم لام التوكيد، وتركهم لإعمالها في الجملة، مع أنّها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط، بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها هذا هو الأصل فيها..."⁶⁵، فالسهيلي يقيس عدم عمل لام التوكيد بالحروف التي تدخل على الجمل مثل همزة الاستفهام التي لا تعمل؛ لأنّها دخلت لمعنى في الجمل، ولم تختصّ بالدخول على الأسماء المفردة والأفعال، ورغم أنّ لام التوكيد هنا لم تدخل لمعنى في الجملة فحسب، بل يضاف إليها أنّها تربط ما قبلها من القسم بما بعدها.

وأما المثال الذي ينبغي إيرادها في سياق العوامل القياسية، فيتعلق باسم الفاعل، يقول السهيلي في "فصل إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف" مبيناً الفرق بين الظرف واسم الفاعل موضحاً عمل هذا الأخير عمل فعله: "الفرق بين الظرف وبين اسم الفاعل مشتق، وفيه لفظ الفعل موجود، فإذا اقترنت به ألف الاستفهام، أو قرينة من القرائن المتقدمة التي يقوّي بها معنى الفعل، عمل عمل الفعل، والظرف في قولك: "زيد في الدار أبوه" لا لفظ للفعل فيه، إنما هو معنى معلق به الحرف ويدلّ عليه، فلم يكن في قوّة القرينة التي اعتمد عليها أن تجعله كالفعل، كما لم يكن في قوّته إذا كان ملفوظاً به دون قرينة أن يكون كالفعل، حتى يجتمع الاعتماد المقوّي لمعنى الفعل مع اللفظ المشتق من الفعل، فيعمل حينئذ عمل الفعل، فتقول: "زيد ذاهب غلامه"، و"مررت برجل قائم أبوه"⁶⁶

ما يهم في هذا الشاهد أنّ اسم الفاعل يعمل قياساً على الفعل؛ لأنّه يحمل معنى الفعل، خاصة عندما تقترب به القرائن التي تُقوّي فيه هذا المعنى كألف الاستفهام فيعمل عمل الفعل، ولكن هذا لا يعني أنّ كلّ اسم مشتق من الفعل يعمل عمله، يقول السهيلي في فصل إعراب الوصف غير المعتمد: "وأما ما حكاه الزجاجي في هذا الباب عن بعض النحويين من قولهم: "قائم زيد"، أنّ (قائم) مبتدأ، و(زيد) فاعل، فقد قدّمنا أنّ هذا باطل في القياس؛ لأنّ اسم الفاعل اسم محض، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل، إذا كنّا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كمسجد، ومرقد، ومروحة، ومغرفة، ولكن إنّما نعمل إذا تقدّم ما يطلب الفعل، أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر، فيقوي حينئذ معنى الفعل فيه، ويعضد هذا من السماع أنّهم لم يحكوا عن العرب: "قائم الزيدان"، ولا: "ذاهب إخوتك"، إلّا على الشرط الذي ذكرناه، ولو وجد الأخفش، ومن قال بقوله مسموعاً لاحتجّوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعاً، وكان بالقياس مدفوعاً، فأخلق به أن يكون باطلاً ممنوعاً!"⁶⁷

فاشتقاق اسم الفاعل من الفعل لا يعني بالضرورة أنّه يعمل عمله، ولو كان كذلك لأمكن إعمال كل الأسماء التي تشتق من الأفعال نحو: مسجد، مروحة ... فتحقّ يعمل اسم الفاعل فلا بد أن يكون حاملاً لمعنى الفعل، وألا يكون معرضاً لدخول العوامل اللفظية عليه وإلا فإنّه لا يعمل.

وما يلاحظ أنّ السهيلي ينحاز أكثر إلى السماع منه إلى القياس، ويظهر ذلك جلياً في العبارة الأخيرة من قوله هذا.

3-العامل المفرد /المركب:

3-1-العامل المفرد:

يقول السهيلي: "لام الأمر"، و"لا" في النهي وحروف المجازاة، هذه الجوازم كلّها داخله على المستقبل⁶⁸، وهذه الجوازم التي دخلت على الفعل المضارع كلها مفردة؛ أي تتكون من كلمة واحدة، ويقول أيضا: "ومن ثمّ يبطل الرفع في المبتدأ بدخول إن وأخواتها وظن وأخواتها"⁶⁹، وهذه أيضا عوامل مفردة رغم أن السهيلي لم يشر إلى أنها مفردة أم لا.

3-2-العامل المركب:

وهو ما تألف من كلمتين أو أكثر ك (ظننت)، و(عملت)، وغيرهما التي تتكون من عامل ومعمول وهو (التاء)، وكلاهما يعمل فيما بعده النصب، يقول السهيلي: "وأما علمت فأصل موضوعها للمركبات، لا لتمييز المعاني المفردة، ومعنى التركيب إضافة الصّفة إلى المحلّ، وذلك أنّك تعرف (زيدا) على حدثه، وتعرف معنى (القيام) على حدثه، ثم تضيف (القيام) إلى (زيد) فبإضافة (القيام) إلى (زيد) هو التركيب، وهو متعلق بالعلم"⁷⁰، ويقول أيضا: "... فكان إعمال "علمت" فيه، ونصبه له إظهارا لتشبيها، ولم يكن عملها في أحد الاسمين أولى من الآخر فعملت فيهما معا، وكذلك ظننت ..."⁷¹، ويتّضح من قوله هذا أنّ (ظننت) و(علمت) تعمل كلّها؛ أي هي ومعمولها؛ فتنصب مفعولين ولم يفصلها؛ أي لم يقل: إنّ (ظن) وحدها هي التي عملت، بل إنّها عملت مركبة مع التاء التي اتصلت بها في معمولها.

5-الجديد الذي أتى به السهيلي في نظرية العامل:

بعدما تعرّضنا لنظرية العامل عند السهيلي من حيث المفهوم، والطبيعة إضافة إلى أقسام العامل، نحاول الآن أن نُبيّن الجديد الذي تفرّد به فيما يتعلق بنظرية العامل كخاتمة لهذا البحث، فالكتاب حافل بآرائه التي تستحق النظر، والوقوف عندها؛ إذ لم يكن من الذين يلوكون ما قاله القدماء، ويرددونه دون فهم، أو من الذين يأخذون المسائل بسطحية، بل كان يعمل فكره ناقش الكثير من المسائل مبديا رأيه فيها، معلّلا وجهة نظره، مظهرًا شغفه بالعلل، وهذا واضح جليّ في كتابه فهو بحق صاحب اختراعات، وإبداعات، وتجديدات في عدّة مسائل كالعلل لا يتسع المقام لذكرها هنا.

، وسنلخص أهم ما جاء به من جديد في بعض النقاط:

* يرى السهيلي أن أصل الحروف أن تكون عاملة، لأنّها لا تحمل معنى في ذاتها بل معانيها في غيرها، ولكن هذا لا يمنع حسبه وجود حروف غير عاملة، وهذا لا يكسر أصلية العمل للحروف، بل يعلل عدم عملها بكونها تدخل لمعنى في الجملة، وليس على الكلمات المفردة

والأفعال، يقول: "فأصل كل حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل، فإن قيل: فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟ قلنا: لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء، أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفي بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء، ونحوه، وذلك نحو: هل زيد قائم؟ ... في الاستفهام فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف عليه، ولا يُتَوَهَّم انقطاع الجملة عنه؛ لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة..."⁷²

* موقفه الخاص من إعراب الفعل المضارع، وذكر علة جديدة لإعرابه، وهي الزوائد الأربعة (أنيت) إذ بها يتضمن معنى الاسم، وهذا خلاف لما عليه النحاة، فالبصريون يجعلونه معربا؛ لأنه يشبه الاسم وقد سبقت الإشارة إلى ذلك⁷³، وأما الكسائي فإنه يجعل الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله، وهذا بين الفساد⁷⁴

وأما السهيلي فإنه يقول في فصل اشتقاق الفعل من المصدر: "وإنما أعرب المستقبل الذي أوله الزوائد، لأنه تضمن معنى الاسم، إذ الهمزة تدل على المتكلم، والتاء على المخاطب، والياء على الغائب، فلما تضمن معنى الاسم ضارع الاسم فأعرب، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بُي"⁷⁵

ثم يصف تضارب آراء النحاة بالشغب الذي لا طائل منه، وأن الأقرب للصحة هو ما جاء به، يقول في مسألة تتعلق بأحرف المضارعة: "فتأمل ما ذكرناه، والمخ ما قاله النحويون في تحليل هذه المسألة تجد طبعك يعافه وسمعتك يمجّه، وعقلك لا يستسيغه، وتجد هذه الأغراض المذكورة ها هنا يدعوك إلى قبولها الحس، ويشهد بصحتها الحدس، والله المستعان، ومن هاهنا ضارعت الأسماء حتى أعربت، وجرت مجرى الأسماء في دخول لام التوكيد عليها، وغير ذلك؛ لأنها تضمنت معنى الأسماء بالحروف التي في أوائلها، فهي من حيث دلّت على الحدث والزمان فعل محض، ومن حيث دلّت بأوائلها على المتكلم والمخاطب، ونحو ذلك متضمنة معنى الاسم، فاستحققت الإعراب الذي هو من خواص الأسماء، كما استحق الاسم المتضمن معنى الحرف البناء"⁷⁶

ويقول في نفس الصدد: "...دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بني من الأسماء ما تضمن معنى الحرف، ومع هذا فإن الأصل في دخول الزوائد الأربع فأشبه الأسماء، وصلاح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي، وعوّل في المضارعة على الفصل المتقدم، فهو أظهر للبس

وأولى بالتحقيق، ودع عنك ما علّل به النّحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد عن منهاج التحقيق متباعد.⁷⁷

والمراد من هذه الشواهد التي تدور كلها حول إعراب الفعل المضارع، أو المستقبل كما يحلو للسّهيلي تسميته -على لفظ الكوفيين- أنّه يرتفع؛ لأنّه يتضمن معنى الاسم بالزوائد الأربع التي في أوله وهي (أنيت) ليدلّ كلّ حرف منها على معنى معيّن، فالألّف تدلّ على المتكلم المفرد، والنّون على جماعة المتكلم، والياء على الغائب، والتّاء على المخاطب، وهو في هذا شبيه بالأسماء في تواردها المعاني عليها من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها.

كما أنّ بعض الأسماء تبنى إذا تضمّنت معنى الحروف، ولكنّ السّهيلي لا يكتف بهذا الحدّ بل إنه يعتبر فعل جماعة النّسوة معرباً، يقول: "وأما فعل جماعة النّسوة فكذلك أيضاً إعرابه مقدّر قبل علامة الإضمار كما هو مقدّر قبل الياء في "غلامي"، فعلمة الإضمار منعت من ظهوره لاتّصالها بالفعل وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل معها، كما لم يمكن ذلك مع ضمائر الفاعلين المذكرين، ولا مع الياء في غلامي، ولا يمكن أيضاً أن يكون الإعراب في نفس النون لأنّها ضمير الفاعل، فهي غير الفعل، ولا يكون إعراب شيء في غيره، ولا يمكن أيضاً بعدها، فإنّه مستحيل في الحركات وبعيد كل البعد في غير الحركات أن يكون إعراباً، وبينه وبين حرف الإعراب اسم، أو فعل، فثبت أنّه مقدّر كما هو في جميع الأسماء، والأفعال المعربة التي لا يقدر على ظهور الإعراب فيها لعلّة مانعة... فإن قيل: فقد أثبتّم أنّ فعل جماعة المؤنث معرب، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين، فإنّهم زعموا أنّه مبني، وإن اختلفوا في علّة بنائه، قلنا: بل هو وفاق لهم؛ لأنّهم علّمونا، وأصلّوا لنا أصلاً صحيحاً، فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في "يفعلن" و "تفعلن"، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب⁷⁸

فالسّهيلي يعتبر أنّ الفعل المضارع، إذا اتّصلت به نون النّسوة يبقى معرباً، ويكون إعرابه في هذه الحالة مقدراً على النّحو الآتي: "فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة منع من ظهورها السكون العارض قبل نون النّسوة"⁷⁹، ولكنّه لا يعتبر نفسه قد خالف سيبويه، وجماعة النحاة بل يرى أنّه سار على نهجهم، وعلى الأصل الذي لا يمكن نقضه عليهم، وهو وجود المضارعة التي تؤدي إلى وجود الإعراب، وبالتالي فلا غرابة في كون "تفعلن" و "يفعلن" معربين طالما أنّ المضارعة التي توجب الإعراب موجودة.

* من الجديد الذي تفرد به السهيلي هو تفسيره لنصب بعض المنصوبات على نحو: "سبحان الله" بعامل معنوي سماه "القصد إليه"، وهو في هذا على مذهب شيخه ابن الطراوة يقول في هذا الصدد: "وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده نحو: "سبحان الله"، فإنَّ "سبحان" اسم ينبني على العظمة والتّزّيه، فوقع القصد إلى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان، أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو "إياك"، ونحو "ويل زيد وويحه" وهما أيضا مصدران لم يشتقّ منهما فعل، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن، فحكمهما حكم "سبحان الله" ونصبهما كنصبه لأنّه مقصود إليه".

ثم يضيف قائلا: "ومما انتصب لأنّه مقصود إليه بالذّكر "زيدا ضربته" في قول النّحويين، وهو مذهب شيخنا "أبي الحسين"، وكذلك "زيدا ضربت"، بلا ضمير لا يجعله مفعولا مقدما؛ لأنّ المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي، ولكن لا يبعد عندي قول النحويين أنّه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل، والفعل كالحرف؛ لأنّه عامل في الاسم، وذلك على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدّم كما لا يتقدم على الحرف، ولكنّ الفعل في قولك: "زيدا ضربت" قد أخذ معموله وهو الفاعل، فمعتمده عليه ومن أجله صيغ، وأمّا المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل، ألا ترى أنّه يحذف والفاعل لا يحذف، فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه، وأمّا "زيدا ضربته" فينصب بالقصد إليه كما قال الشّيخ⁸⁰

فالسّهيلي يجعل بعض المنصوبات تنصب لأنّها مقصودة بالذّكر، وذلك في مثل "سبحان الله" و"إياك" و"ويل زيد وويحه" فهي ليست مقيّدة بزمن، أو حال؛ لأنّ (سبحان) اسم ينبني على العظمة والتّزّيه، وأمّا المثالين الأخيرين فلم يشتقّ منهما فعل، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى الإخبار عن فاعلهما، فانتصبا بالقصدية مثلهما مثل "سبحان الله"، ونفس الأمر ينطبق على "زيدا ضربته" و"زيدا ضربت"، فـ "زيدا" حسب منسوب بالقصد إليه لا بعامل فعلي مقدّر، فهو لا يجعله مفعولا مقدما، ولا منصوبا يفسره الفعل المذكور، كما يرى ذلك جمهور النحويين⁸¹.

* ومما ينتصب لأنّه مقصود إليه بالذّكر "المنادى" يقول: "وأما حروف التّداء فعاملة في المنادى عند بعضهم، والذي يظهر لي الآن أنّ (يا) تصويت بالمنادى... والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، كما تقدّم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردا عن الإخبار عنه:

أنّه منصوب ويدلّك على أنّ حرف النّداء ليس بعامل، وجود العمل في الاسم دونه، نحو: "صاحب زيد أقبل" و﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾⁸²، وإن كان مبنيًا عندهم فإنّه بناء كالعمل ألا تراه ينعت على اللفظ كما ينعت المعرب، ولو كان حرف النّداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل⁸³

فحرف النداء عند السهيلي ليس هو العامل في المنادى، والدليل على ذلك هو بقاء العمل عند حذفه، كقولنا: "صاحب زيد أقبل" فهنا حرف النداء لا وجود له، ولكن المنادى منصوب، وهذا النصب لا شك بعامل، وهذا العامل هو القصد إليه وإلى ذكره عنده.

هوامش البحث

- 1 - الأعلام، لخير الدين الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط 15، 2002م، ج3، ص 313
- 2- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان البرمكي الإربلي (ت 681هـ)، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، 1900م، ج3، ص 143
- 3- ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، دط، دت 81/2
- 4- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تح وتغ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص 5
- 5- نفس المصدر ص8
- 6- نفس المصدر ص 9
- 7- نفس المصدر ص 12
- 8- نفس المصدر ص 15
- 9- نفس المصدر ص 16
- 10- نفس المصدر ص 17
- 11- نفس المصدر ص 19
- 12- نفس المصدر ص 20
- 13- نفس المصدر ص 23
- 14- نفس المصدر ص 49
- 15- نفس المصدر ص 66
- 16- نفس المصدر ص 158
- 17- نفس المصدر ص 195
- 18- نفس المصدر ص 312
- 19- التعريفات، للشريف الجرجاني، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ص 62
- 20- شرح كتاب الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تح المتولي رمضان أحمد الدميري، دط، 1988، ص 173
- 21- الآجرومية، ابن آجروم، المطبعة الثعالبية، والمكتبة الأدبية، الجزائر، دط، 1940، ص 49.

- 22- شرح الرضي على كافية الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، تح عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ج1، ص60.
- 23- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، الأردن، دط، 2000 م، ص121
- 24- نتائج الفكر ص 57
- 25- نفس المصدر ص 63
- 26- نفس المصدر ص 297
- 27- نفس المصدر ص 66
- 28- نفس المصدر ص 59
- 29- نفس المصدر ص 65
- 30- نفس المصدر ص 66
- 31- نفس المصدر ص 68
- 32- نفس المصدر ص 268
- 33- نفس المصدر ص 312، 313
- 34- نفس المصدر ص 312
- 35- نفس المصدر ص 268
- 36- ينظر أسرار العربية، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م، يقول: "وأما الكوفيون، فذهبوا إلى أنه يرتفع بالخبر، وزعموا أنهما يتزافعان، وأن كل واحد منهما يرفع الآخر" ص 73
- 37- نتائج الفكر ص 313
- 38- نفس المصدر ص 309
- 39- نفس المصدر ص 110
- 40- ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1998 م، يقول: ""وَأَعْرَبُوا مَضَارِعًا" بطريق الحمل على الاسم؛ لمشابهته إياه: في الإيهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل: في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد". ج1، ص45.
- 41- نتائج الفكر ص 111
- 42- نفس المصدر ص 87
- 43- نفس المصدر ص 86
- 44- يقول الزمخشري في كتابه المفصل: "وإذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنياً، فلم تعمل فيه العوامل لفظاً، ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر لأنها منها. وذلك قولك: لم يضرين ولن يضرين. ويبنى أيضاً مع النون المؤكدة كقولك لا تضرين ولا تضرين." المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تح علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص 321، 322.
- 45- نتائج الفكر ص 92
- 46- ص6 من هذا البحث
- 47- نتائج الفكر ص 62، 63
- 48- نفس المصدر ص 180
- 49- نفس المصدر ص 180
- 50- نفس المصدر ص 181
- 51- نفس المصدر ص 180
- 52- نفس المصدر ص 303، 304
- 53- نفس المصدر ص 61
- 54- يقصد شيخه ابن الطراوة وهو سَلِيمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّبَّاحِيِّ الْمَالِقِيِّ أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ، له آراء في النَّحْوِ تفرد بها، وَخَالَفَ فِيهَا جُمْهُورَ النَّحَاةِ، وَعَلَى الْجُمْلَةِ كَانَ مَبْرَزًا فِي عُلُومِ اللِّسَانِ نَحْوًا وَلُغَةً وَأَدْبًا، تَجُولُ كَثِيرًا فِي بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: التَّرْشِيحُ عَلَى النَّحْوِ وَهُوَ مَخْتَصَمٌ الْمَقْدِمَاتِ فِي كِتَابِ سِبْوَِيَّةٍ، مَقَالَةٌ فِي الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى، تَوْفِي فِي رَمَّانٍ - أَوْ

- شَوَّال - سنة ثَمَان وَعَشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةَ 828هـ ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي ، ج1، ص 602
- 55- نتائج الفكر ص 57
- 56- ينظر فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ط1، 2010م، ص 104
- 57- نتائج الفكر ص55
- 58- نفس المصدر ص 59
- 59- ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت، ج1، جاء فيه: "أصل الْعَمَلِ للأفعالِ بِدَلِيلِ أَنْ كُلَّ فِعْلٍ لِإِبْدَئِهِ مِنْ قَاعِلٍ... وَمَا عَمِلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلِشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ وَأَمَّا الْحَرْفُ فَتَقْدَمُ أَنَّهُ إِنْ اخْتَصَّ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْزِلْ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنْهُ عَمِلَ فِيهِ فَإِنْ لَمْ يَخْتَصَّ أَوْ اخْتَصَّ وَلَكِنْ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنْهُ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ لِأَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِي الشَّيْءِ" ص 447
- 60- نتائج الفكر ص 110
- 61- نفس المصدر ص 63، 64
- 62- نفس المصدر ، ص 64 و أنظر ص 186
- 63- نفس المصدر ص 105
- 64- نفس المصدر ص 195، 196
- 65- نفس المصدر ص 64
- 66- نفس المصدر ص 325، 326
- 67- نفس المصدر ص 327، 328
- 68- نفس المصدر ص 111
- 69- نفس المصدر ص 313
- 70- نفس المصدر ص 260، 261
- 71- نفس المصدر ص 262
- 72- نفس المصدر ص 59
- 73- ينظر ص 8، والهامش رقم 40 من هذا البحث
- 74- يقول ابن الأنباري: "وأما قول الكسائي "إنه يرتفع بالزائد في أوله" فهو قول فاسد من وجوه: أحدها: أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل. والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب، ولا يتجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبداً في أوله، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلّ على فساد ما ذهب إليه. والوجه الثالث: إن هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: "إنها هي العاملة" لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، ط1، 2003م، ج2، ص 450
- 75- نتائج الفكر ص 55
- 76- نفس المصدر ص 92
- 77- نفس المصدر ص 111
- 78- نفس المصدر ص 86، 87
- 79- الإعراب و البناء، علوش جميل، في دراسة نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997، ص102
- 80- نتائج الفكر ص 57، 58
- 81- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، لأبي جناح صاحب، دارا لفكر، ط1، 1998، ص39
- 82- سورة يوسف، الآية 29
- 83- نتائج الفكر ص 61، 62

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع
- أسرار العربية، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م
- الآجرومية، ابن آجروم، المطبعة الثعالبية، والمكتبة الأدبية، الجزائر، دط، 1940.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط 15، 2002م
- التعريفات، للشريف الجرجاني، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- المفصل في صناعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تح علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م
- الإعراب والبناء، علوش جميل، في دراسة نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، ط1، 2003م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، دط، دت
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، لأبي جناح صاحب، دارا لفكر، ط1، 1998م
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، الأردن، دط، 2000 م،
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
- شرح الرضي على كافية الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، تح عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تح المتولي رمضان أحمد الدميري، دط، 1988م.
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تح وتعد عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح عبد الحميد هندأوي، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان البرمكي الإربلي (ت 681هـ)، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، 1900م.